الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/42/118
S/18659
3 February 1987
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والاربعون
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

مجلس الامن
السنة الثانية والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للارجنتين
لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل الى سعادتكم طيه نص البلاغين الصحفيين الصادرين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (أنظر المرفق الاول) و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (أنظر المرفق الثاني) على التوالي من وزارة الخارجية والشؤون الدينية بالجمهورية الارجنتينية .

وأرجو من سعادتكم التفضل بالعمل على تعميم هذه المذكرة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار "مسألة جزر مالفيناس" ، ومن وثائق مجلس الامن ، وإبلاغ ما جاء بها الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(توقيع) مارسيلو إي . ر .ديلبتش
السفير
الممثل الدائم

المرفق الاول

بلاغ صحفي صادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ من وزارة الخارجية والشؤون الدينية بالجمهورية الارجنتينية

في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وكما هو معلوم لدى الجميع ، أعلنت الحكومة البريطانية عن اقامة منطقة تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل حول جزر مالفيناس ، أنشيء بداخلها منطقة سميت بالمنطقة المؤقتة لتنظيم المحافظة وصيد الاسماك . كما أنها طابقت بين منطقة صيد الاسماك هذه والمنطقة المسماة "منطقة الحماية" العسكرية ، التي تمتد الى مسافة ١٥٠ ميلا ، والتي أعلنتها في أعقاب النزاع الذي حدث في عام ١٩٨٢ .

وكانت الحكومة الارجنتينية قد استنكرت ، من خلال البلاغ الصادر في نفس اليوم وأمام المحافل الدولية ، هذه التدابير التي تستبعد إمكانية التفاوض وتزيد من حدة التوتر في المنطقة ، فضلا عن أنها تشكل اغتصابا جديدا من الاقليم الوطني .

وبعد ثلاثة أشهر من صدور هذا القرار ، تود الحكومة الارجنتينية أن تؤكد من جديد بصورة علنية ، موقفها أمام الرأي العام الوطني والدولي .

وهناك ثلاثة مبادئ توجه هذا الاجراء الذي تتخذه الحكومة الارجنتينية .

المبدأ الاول : تسوية المنازعات عن طريق المفاوضات .

إن الحكومة الارجنتينية قد أعربت مرارا ومازالت تعرب عن استعدادها الكامل للتفاوض ، بمفهوم أوسع ، ينطوي على مناقشة جميع المواضيع التي نشأ عنها النزاع بين البلدين والتي تطورت نتيجة لهذا النزاع . وهذا الموقف تؤيده الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي ، حسبما توضحه قرارات الامم المتحدة . وقد اقترحنا أيضا ، في مناسبات متكررة ، بدء المناقشات والمفاوضات بجدول أعمال مفتوح وبدون قيود أو شروط . وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، بصفة خاصة ، بيان الحكومة الوطنية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

ومازال هذا الحكم ساري المفعول ، وإننا نناشد الحكومة البريطانية ، مرة أخرى ، أن تسلك طريق التفاوض ، التي ندرك وعورتها وصعوبتها ، ولكنها ، ونحن مصرُّون على ذلك ، هي السبيل الوحيدة المستصوبة لحل النزاع .

المبدأ الثاني : الثبات في المطالبة بحقوق الارجنتين غير القابلة للتصرف ، من خلال ممارسة الولاية البحرية .

ويجب ألاَّ يفسَّر الموقف التفاوضي الذي تدعو اليه الارجنتين على أنه موقف ضعف أو أنه قبول بالأمر الواقع .

فطبقا لهذا المفهوم ، أبرمت الارجنتين ، وستظل تبرم ، اتفاقيات لصيد الاسماك مع دول أخرى وسيبدأ تنفيذ هذه الاتفاقيات في موسم الصيد في الاسابيع القادمة . وفي اطار هذه الاتفاقيات ، حددت بالنسبة لهذا الموسم حصص الصيد ، وعدد السفن المصرح لها بالصيد ، والمناطق التي سيسمح فيها بذلك .

وفي هذا الصدد ينبغي أن نبرز ما يلي :

(ألف) أن عدد السفن التابعة للبلدين اللذين أبرمت معهما الاتفاقيات ، وهما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا ، والمسموح لها بالصيد في كل المنطقة التي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل من القارة ومن الجزر ، سيكون أقل أربع مرات من العدد الذي كان موجودا قبل التوقيع على هذه الاتفاقيات ، الامر الذي ، سيؤدي الى المحافظة على التوازن الايكولوجي والمصلحة الاقتصادية الوطنية . وفي كل الحالات ، سيقع الصيد المسموح به جنوب خط العرض ٤٦ درجة و ٣٠ دقيقة .

(باء) أن يكون ١٠ في المائة من أفراد طاقم هذه السفن من الارجنتينيين .

(جيم) أنه ، مراعاة للتحقق الفعال من تنفيذ الشروط المتعلقة بالحصص والمناطق المحددة ، أثناء قيام السفن بنشاطها في المنطقة ، تخضع كل سفينة لمراقبة المفتشين الارجنتينيين الموجودين على ظهر السفينة .

(دال) أن تشتمل هذه الاتفاقيات ، علاوة على ذلك ، على الزام بأن تشتري الشركات الارجنتينية منتجات الصيد والمنتجات المجهزة . ويقدر هذا الالزام ، في حالة

الاتحاد السوفياتي بنسبة ٣٠ في المائة من قيمة ما تقوم بصيده السفن الرافعة لعلم هذا البلد ، وفي حالة بلغاريا ، ترتفع النسبة الى ٥٠ في المائة . ومن الضروري التأكيد على ما سيترتب على ذلك من اعادة تنشيط مؤسسات مصائد الاسماك الارجنتينية .

وستجرى ممارسة التحكم في منطقة الصيد وفقا للتوجيهات التالية :

(ألف) أصدرت وزارة الدفاع تعليماتها الى المديرية البحرية الارجنتينية باحتجاز كل سفينة تمارس الصيد في حدود منطقة الـ ٢٠٠ ميل الارجنتينية دون الحصول على تصريح ، أو تكون قد مارست ذلك بالفعل .

(باء) صدرت التعليمات بطريقة تؤدي الى أن يتجنب الجانب الارجنتيني وقوع أي حادث في المنطقة .

المبدأ الثالث : الحكمة ، وتنطوي على المحافظة على السلم بوصفه الموجه الدائم .

ويتعين المحافظة في كل الاجراءات التي تتخذها الحكومة الارجنتينية ، باعتبار ذلك هدفا دائما ، على تجنب أي احتمال لوقوع أي حادث . وقد حدث هذا وسيستمر حدوثه دون أن ينقص ذلك من ممارسة جميع أعمال الولاية التي تخص الارجنتين .

ولذلك ، فان التغاوض والشبات والحكمة ما فتئت وستظل ، المبادئ الموجهة الدائمة لنشاط الحكومة الارجنتينية .

المرفق الثاني

بلاغ صحفي صادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، من وزارة الخارجية والشؤون الدينية بالجمهورية الارجنتينية

تعتقد وزارة الخارجية والشؤون الدينية ووزارة الدفاع أنه من المناسب أن يتحدد ، نظرا الى ما يحتمل وقوعه من تفسيرات خاطئة ، أن قيام الدوريات الارجنتينية بنشاطها في جنوب المحيط الاطلسي ستستمر ممارسته في نفس النطاق وبنفس الطريقة التي جرت في العقدين الاخيرين ، وانه ، على أساس مبدأ تحقيق السلم وتجنب الحوادث ، لا يشمل هذا النشاط المنطقة المسماة بالمنطقة العسكرية الخالصة التي تمتد الى مسافة ١٥٠ ميل حول جزر مالفيناس ، وهي المنطقة التي فرضتها المملكة المتحدة بعد النزاع الذي حدث في عام ١٩٨٢ ، ورفضتها الحكومة الارجنتينية .

ومن المناسب تكرار التأكيد على أنه لا يفهم من هذا القرار القبول بشرعية هذه المنطقة العسكرية الخالصة أو أن هذه المياه يمكن أن تشكل منطقة ادارية للصيد ، كما أعلنت المملكة المتحدة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وذلك طبقا لما ورد في بلاغ وزارة الخارجية يوم أمس .

- - - - -